

## مبعوث أوروبي: حصار غزة زاد من شعبية «حماس»



أقرّ مارك أوت المبعوث الأوروبي لعملية التسوية في الشرق الأوسط، بأن الحصار الذي تفرضه قوات الاحتلال الصهيوني على قطاع غزة فشل في إخضاع حركة المقاومة الإسلامية (حماس)، بل على العكس ساهم في زيادة شعبيتها على حد تعبيره.

وقال أوت في تصريحات أدلى بها لصحيفة «هآرتس» العبرية «إن

استمرار الحصار وتشديده يزيد من شعبية حركة حماس والمتشددين، ويضعف سلام فياض رئيس الحكومة».

وحدّر من أن استمرار الحصار «قد يحول قطاع غزة إلى ما يشبه الصومال الجديد، والذي من شأنه أن يجعل الجميع يدفعون ثمنًا باهظاً» مطالباً سلطات الاحتلال «بالتحرك العاجل لحل المشاكل الإنسانية وفتح معبر رفح».

وأوضح المبعوث الأوروبي أن المصريين وبالذات الرئيس حسني مبارك ووزير المخابرات عمر سليمان يشعرون بأن الأوضاع خطيرة للغاية وأن اقتحام الحدود جاء جراء المعاناة الشديدة، ويريدون حلاً عاجلاً لقضية معبر رفح من ضمنها العودة للصيغة القديمة لإدارته بالتعاون مع رئيس السلطة عباس، مشدداً أنه «على إسرائيل ألا تعرقل ذلك».

وتابع «الحصار لم ينجح في رمي حماس إلى البحر والحركة لم تتأثر وإنما النتيجة كانت زيادة التوتر بين (إسرائيل) ومصر واقتحام الحدود».

## تهديد اعتقال الشيخ البيتاوي



أفاد محامي «جمعية نضحة للدفاع عن حقوق الأسرى والإنسان» أن سلطات الاحتلال مدّت اعتقال النائب في البرلمان الفلسطيني ورئيس «رابطة علماء فلسطين» الشيخ حامد البيتاوي (٦٤ عاماً) لثلاثة شهور أخرى بقرار إداري تعسفي دون محاكمة.

كما مدّت اعتقال القيادي في الجهاد الإسلامي يوسف عارف الحاج محمد (٦٥ عاماً) لستة شهور، علماً بأن

الأسير الحاج محمد كان قد أفرج عنه قبل أسابيع قليلة بعد أن أمضى ثلاث سنوات سابقاً).

ويشار إلى النائب البيتاوي والأسير يوسف الحاج محمد من كبار السن ويعانيان من أمراض عديدة، الأمر الذي يشكل خطراً على حياتهما. ■

## أجهزة الأمن الفلسطينية أحبطت عمليتين فدائيتين

نقل موقع «يديعوت أحرونوت» الإلكتروني، عن مسؤول أمني فلسطيني كبير قوله إن السلطة الفلسطينية أحبطت مؤخراً عمليتين كان من المخطط تنفيذها في الأراضي المحتلة عام ١٩٤٨. وبحسب المسؤول الأمني فإن أجهزة الأمن الفلسطينية ضبّطت في رام الله سيارة مفخخة تعود لحركة الجهاد الإسلامي، كانت معدة للتفجير في داخل (إسرائيل).

كما اعتقلت أجهزة الأمن الفلسطينية أحد ناشطي حركة فتح، الذي كان من المفروض أن ينفذ عملية استشهادية داخل الكيان الصهيوني، بحسب تخطيط كتائب شهداء الأقصى. وأضافت المصادر ذاتها أن المسؤول الأمني الفلسطيني رفض الكشف عن المكان الذي يفترض أن تنفذ فيه العمليتين المذكورتين. وقال إن الفلسطينيين قاموا بنقل المعلومات إلى الصهاينة.

وأشار المسؤول الأمني الفلسطيني إلى أنه في الحالتين، فقد اعتقلت السلطة الفلسطينية (المشتبهين)، وأن التحقيق لا يزال يتواصل معهما. ولدى سؤاله عن توغل قوات الجيش الإسرائيلي في مدينة رام الله مؤخراً، رفض المصدر الأمني الفلسطيني الحديث عن علاقة ذلك بالكشف عن المحاولتين المذكورتين لتنفيذ عمليات. ■

## محكمة صهيونية تسمح بالعقاب الجماعي لغزة

يبدأ الكيان الصهيوني، وبمصادقة محكمة العدل العليا، عقاباً جماعياً جديداً ضد قطاع غزة بتخفيضها كمية الكهرباء المخصصة لها. وتعتبر منظمات حقوقية إسرائيلية وفلسطينية هذا الإجراء تعميقاً للعقوبات الجماعية بحق المدنيين، وانتهاكاً للقوانين الدولية، وتههد بالتوجه بشكوى للأمم المتحدة.

وكانت محكمة العدل العليا الإسرائيلية أتاحت للجيش تخفيض كمية الكهرباء المزودة للقطاع بعدما ردت التماساً قدمته عشر منظمات حقوقية، أوضحت فيه أن تقليص التيار الكهربائي يخرق المواثيق الدولية كونه يستهدف بشكل مباشر حياة المدنيين ويحرمهم من خدمات حيوية.

وأشارت المنظمات الحقوقية إلى أن قطاع غزة الذي ترتبط طاقته المستهلكة بمصادر إسرائيلية مباشرة وغير مباشرة، يعاني حالياً -جراء ضعف الكهرباء- من تدني خدمات الماء والدواء والمياه العادمة والتدفئة والإضاءة ومن عجز في إدارة حياة طبيعية دون «منطق أمني»، وقالت إن الاحتلال يرمي لممارسة ضغوط سياسية على حساب المدنيين.

ورأت هذه المنظمات في بيان مشترك أن هذا القرار «يشكل سابقة خطيرة ويتجاهل الحظر الصريح الذي يفرضه القانون الدولي على المساس بالمتعمد بالمدنيين ويحول دون قيام الجيش بعقاب جماعي بحقهم». ■

